

Distr.: General
17 December 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة والأربعون

٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: البيانات والمؤشرات

المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢١٦ والممارسات المتبعة في الماضي، يتشرف الأمين العام بأن يجيل تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وسيقدم هذا التقرير عرضاً عاماً لأعمال فريق الخبراء فيما يتعلق بوضع إطار مؤشرات عالمية لرصد الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويصف التقرير الأنشطة التي اضطلع بها فريق الخبراء منذ إنشائه بناءً على قرار اتخذته اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين ويعرض أيضاً مقترحات يتضمن مؤشرات عالمية لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها. ويتضمن المقترح مؤشرات لجميع الأهداف والغايات، حيث يرد بالفعل تعريف كامل لبعض المؤشرات في حين تحتاج مؤشرات قليلة أخرى لبعض التنقيح عقب إجراء المزيد من المشاورات. وسيقدم تحديث يتعلق بالمجموعة الأخيرة من المؤشرات في وثيقة معلومات أساسية ستعرض على اللجنة.

وتُدعى اللجنة الإحصائية إلى التعليق على التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء واتجاهات العمل في المستقبل. وترد في الفقرة ٣٨ من هذا التقرير نقاط كي تناقشها اللجنة.

* E/CN.3/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

180116 110116 15-22439 (A)



أولاً - معلومات أساسية

١ - أقرت اللجنة الإحصائية، في دورتها السادسة والأربعين، تشكيل الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وقررت أن تُنقح اختصاصاته المقترحة على أساس المناقشة التي جرت في تلك الدورة. وأكدت أن على المكاتب الإحصائية الوطنية القيام بدور ريادي في وضع إطار المؤشرات لكفالة الأخذ بزمام المبادرة على الصعيد الوطني، ووافقت على أن يضم فريق الخبراء ممثلين من المكاتب الإحصائية الوطنية، وممثلين، بصفة مراقبين، من المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان غير الأعضاء في فريق الخبراء، وكذلك من المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية. وإضافة إلى ذلك، أشير في الاختصاصات إلى أن الفريق سيعمل بطريقة منفتحة وشفافة. وبغية كفالة التمثيل الإقليمي العادل والخبرة الفنية، طُلب من الآليات الإقليمية القائمة ترشيح أعضاء الفريق. وطلبت اللجنة أيضاً أن يُراعي فريق الخبراء في برنامج عمله الاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع فريق الخبراء بشأن إطار مؤشرات لخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعقود يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٢ - وعقب الدورة الرابعة والستين للجنة الإحصائية، اقترح أعضاؤها المنتخبون والبالغ عددهم ٢٤ عضواً، مع أخذ المناقشة التي دارت في الاجتماع في الاعتبار، تنقيح اختصاصات فريق الخبراء لكي تستخدم مؤقتاً حتى اجتماع اللجنة التالي (انظر المرفق الأول).

٣ - كما اتفق أعضاء اللجنة الإحصائية المنتخبون على مقترح بشأن التمثيل الجغرافي في فريق الخبراء. وبناء على طلب رئيس اللجنة، وبتأييد من اللجان الإقليمية، رشحت الآليات الإحصائية الإقليمية أعضاء في الفريق يمثلون المناطق التي تنتمي إليها تلك الآليات. وبحلول موعد الاجتماع الأول للفريق، في يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت أربع من المناطق الخمس قد قدمت جميع ترشيحاتها. ويتألف الفريق حالياً من ٢٨ ممثلاً عن المكاتب الإحصائية الوطنية (انظر المرفق الثاني) ويضم، بصفة مراقبين، ممثلين عن البلدان غير الأعضاء في الفريق وعن اللجان الإقليمية والوكالات الإقليمية والدولية الذين أسدوا مشورة ودعمًا تقنيين هامين في جميع مراحل العملية حتى الآن. ومن المتوقع أن يجري أعضاء فريق الخبراء مشاورات منتظمة مع البلدان في مناطقهم ومناطقهم دون الإقليمية حتى يتسنى لهم أن يمثلوا مواقف جميع البلدان على نحو كاف. كما شاركت البلدان غير الأعضاء في الفريق بنشاط في أعماله بصفة مراقب، وذلك بأساليب منها إرسال مدخلاتها والإعراب عن آرائها في المشاورات الإلكترونية والمشاركة، أحياناً، في اجتماعات الفريق. وتتولى رئاسة الفريق حالياً الفلبين والمكسيك.

٤ - وقد أعادت الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تأكيد الولاية المهمة التي أسندتها إلى اللجنة الإحصائية والمتمثلة في وضع وتنفيذ إطار المؤشرات العالمية المقترح. وتشير الدول الأعضاء في خطة عام ٢٠٣٠ إلى أن "إطار المؤشرات العالمية، الذي سيصوغه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ستوافق عليه اللجنة الإحصائية بحلول آذار/مارس ٢٠١٦، ثم يعتمده بعدئذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وفقا لولايتيهما في هذا الصدد" (القرار ١/٧٠، الفقرة ٧٥). فضلا عن ذلك، اتفقت الدول الأعضاء على أن "تسترشد عمليات المتابعة والاستعراض على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالتقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة الذي سيعدّه الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمّعة على الصعيد الإقليمي"، وتكليف الأمانة العامة بمهمة إعداد تقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية المستدامة بناء على المؤشرات على النحو يضعه فريق الخبراء وينفذه (المرجع نفسه، الفقرة ٨٣). وستدرج المؤشرات في قاعدة بيانات لجميع سلاسل البيانات الدولية المتاحة التي تتعهد بها الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

٥ - كما سلمت الدول الأعضاء بأهمية البيانات الكافية لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وغاياتها، واتفقت على تكثيف الجهود الرامية إلى تدعيم القدرات الإحصائية وتعزيز الدعم لبناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل (القرار ١/٧٠، الفقرة ٧٤ (ح)).

٦ - وسلمت الدول الأعضاء أيضا بأن المبدأ الأساسي لخطة عام ٢٠٣٠ الذي يقضي بعدم تخلف أحد عن الركب سيتطلب مستوى عاليا في تصنيف البيانات وشددت على أنه "ستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد" (القرار ١/٧٠، الفقرة ٤٨).

٧ - والتزمت الدول الأعضاء بأن تشارك بانتظام في متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضه على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وبالالتفاق على أن تُستكمل هذه المؤشرات العالمية بمؤشرات تضعها الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والوطني

(القرار ١/٧٠، الفقرتان ٧٢ و ٧٥). وستضع الدول الأعضاء مؤشراتها الوطنية بما يتماشى مع المبدأ الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ والذي يقضي بأن الغايات تعتبر مرامي ذات طابع عالمي يُطمح إلى بلوغها، حيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥).

ثانياً - عملية وضع إطار المؤشرات العالمية

٨ - ووفقاً للتكليف الصادر بقرار الجمعية العامة ١/٧٠، فسيكون إطار المؤشرات العالمية "بسيطاً ومحكماً في آن واحد، وستتناول جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، وسيحافظ على ما تجسده من توازن سياسي وتكامل وطموح" (القرار ١/٧٠، الفقرة ٧٥). وقد عمل الفريق بصورة مكثفة جدا وبذل كل جهد ممكن لكفالة احترام هذه المبادئ احتراما تاما.

٩ - وحسبما سلمت به الدول الأعضاء في القرار ١/٧٠، فينبغي العمل على وضع أسس البيانات حيثما لا تتوفر تلك الأسس. ومن المتوخى أن يكون وضع إطار المؤشرات بأسره عملية تتطلب وقتاً ونبغياً أن تنطوي على احتمال إدخال تنقيحات مع تحسُّن توافر المعارف والبيانات.

١٠ - وفي المفاوضات الحكومية الدولية التي أُجريت في يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن المؤشرات، عرض رئيس اللجنة الإحصائية تقريراً تقنياً أعدته اللجنة يتضمن تقييماً أجرته المكاتب الإحصائية الوطنية للمقترحات الأولية والإرشادية للمؤشرات التي أعدها خبراء في منظومة الأمم المتحدة. وأعربت الدول الأعضاء، في ذلك التقرير، عن تأييدها لخريطة الطريق التي اتفقت عليها اللجنة الإحصائية لوضع إطار المؤشرات العالمية وجدوله الزمني. وعقب تلك الإحاطة الإعلامية الأولى، دأبت اللجنة على تقديم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في العمل المتعلق بإطار المؤشرات العالمية، بما في ذلك ثلاث إحاطات إعلامية قدمها رئيس اللجنة في أيار/مايو وتموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقد أتاح ذلك إجراء حوار تلمس الحاجة إليه بين الأوساط الإحصائية والسياسية، مع التسليم بضرورة المواظبة على إطلاع الأوساط السياسية لأن المؤشرات العالمية ستكون جزءاً لا يتجزأ من الخطة العامة، وذلك رغم أن العمل في وضعها تقني للغاية.

العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

١١ - في الاجتماع الأول لفريق الخبراء، الذي عقد في نيويورك في يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ناقش الأعضاء أساليب عمل الفريق، وعملية انتقاء المؤشرات، وغير ذلك من المسائل البالغة الأهمية، مثل الروابط بين الأهداف وتصنيف البيانات. كما استعرض الاجتماع أول تجميع للمؤشرات المقترحة ومُعرفات البيانات المتصلة بها التي أعدتها الشعبة الإحصائية، بالاستناد إلى التقييم الأولي الذي أجرته المكاتب الإحصائية الوطنية للمقترحات التي قدمتها الوكالات الدولية المسؤولة عن جمع المؤشرات العالمية ورصدها. كما زوّد أعضاء الفريق بتجميع للمدخلات الواردة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص من خلال عملية تشاور واسعة النطاق أجريت قبل الاجتماع. وفي الاجتماع، اتُفق على تحديد مسارين للنقاش، حيث يركز مسار أول للنقاش على الأطر المفاهيمية ومفاهيم المؤشرات وتعريفها، ويركز مسار ثان على تحديد أوجه الترابط بين الأهداف والغايات.

١٢ - وفي الفترة بين ٧ تموز/يوليه و ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، أُجريت مشاورات فيما بين أعضاء فريق الخبراء في إطار مساري النقاش. وإضافة إلى ذلك، أُجريت مشاورات موازية مع المراقبين (من الوكالات الإقليمية والدولية والبلدان التي ليست أعضاء في الفريق) الذين قدموا مدخلات واقتراحات إضافية بشأن المؤشرات المقترحة. وفي الفترة من ١١ آب/أغسطس إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أُجريت مشاورات مفتوحة بشأن المؤشرات المقترحة مع جميع البلدان، والوكالات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص. وتضمنت قائمة المقترحات التي جرى استعراضها في هذه المرحلة من المشاورات جميع المدخلات أو التعليقات أو التصويبات التي تلقاها الخبراء من الوكالات الدولية في الاجتماع الأول للفريق أو عقبه مباشرة، وكذلك التغييرات في الأهداف والغايات التي اعتمدها المفاوضات الحكومية الدولية بشأن أهداف التنمية المستدامة وأدرجت في المُقترح النهائي، "تحويل عالمنا: خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة".

١٣ - وفي نهاية المشاورات، أعدت شعبة الإحصاءات موجزا لجميع المدخلات الواردة، ونُشر الموجز على الموقع الشبكي لفريق الخبراء (<http://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs>) في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر "موجز التعليقات، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥")، وزودت الشعبة أيضا أعضاء فريق الخبراء بتجميع لمدخلات مفصلة قدمها المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

١٤ - وإضافة إلى المشاورات المنظّمة، اضطلع أعضاء فريق الخبراء وشعبة الإحصاءات بأنشطة عديدة تضمنت التفاعل مع الدول الأعضاء والوكالات والمجتمع المدني، وشاركوا في الإحاطات والمشاورات التقنية.

١٥ - وأثمرت المشاورات التي دامت لأكثر من شهرين ثروة استثنائية من المقترحات والمدخلات التي جمعت ووفرت لأعضاء فريق الخبراء لكي يجروا لها استعراضاً نهائياً قبل اجتماعهم الثاني. واستناداً إلى تعليقات أعضاء الفريق، اقترحت الأمانة العامة تصنيف المؤشرات في ثلاث فئات، بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من وقت الاجتماع الثاني، الذي لم يكن ليتيح إجراء مناقشة مستفيضة بشأن جميع المقترحات البالغ عددها ٢٢٥ مقترحا بشأن المؤشرات. وكانت الفئات التي نظر فيها على النحو التالي: تلك التي تحظى بموافقة عامة ("خضراء")، وتلك التي تتضمن بعض المسائل التي لم تُحل ("صفراء")، وتلك التي بدأها لا تزال تحتاج إلى مناقشة أكثر عمقا ("رمادية"). ووافق أعضاء الفريق على المقترح ولم تناقش في الاجتماع الثاني للفريق سوى المؤشرات التي تم ترميزها باللون الأصفر.

١٦ - وعُقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في بانكوك، بهدف استعراض ومناقشة المؤشرات المقترحة وتحديد الخطوات المقبلة للعملية. وحضر الاجتماع أكثر من ٢٢٠ مشاركا، شملوا ممثلين لـ ٢٤ من بين أعضاء الفريق البالغ عددهم ٢٨ عضواً، وحوالي ٢٠٠ مراقب، شملوا الدول غير الأعضاء في الفريق، وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وركزت المناقشة على الفئة الثانية من المؤشرات - تلك التي تم ترميزها بأنها "صفراء".

١٧ - واستعرض الاجتماع ما مجموعه ٨١ مؤشرا "أصفر" و ٣٢ مقترحا متعلقا بمؤشرات إضافية بغرض تغطية الغايات المنطوية على عناصر متعددة. وفي احتتام المداولات، وافق أعضاء فريق الخبراء على ترميز المؤشرات التي نوقشت على النحو التالي: ٦٧ مؤشرا "أخضر"، تشير إلى أن أغلبية أعضاء الفريق لم يكن لديهم شواغل هامة بشأن المقترحات؛ و ٣٤ مؤشرا "رماديا"؛ وحذف مؤشرين. كما خلص أعضاء الفريق إلى أن المؤشرات "الرمادية" ستجري مناقشتها في مرحلة لاحقة، بينما ستوضع الصيغة النهائية للمؤشرات "الخضراء" في الوقت الملائم لتقديم التقرير إلى اللجنة الإحصائية. أما المؤشرات التي ترميزها بأنها "رمادية"، فهي في الأساس تلك التي كان الأعضاء قد وافقوا على إدراجها في القائمة وفي خطط التنفيذ، ولكنها لم تُحظ بتوافق واسع في الآراء، إما بسبب الحاجة إلى إتمام الصياغة الدقيقة، أو لأنه لا يزال يُنظر في خيارات مختلفة. وتم ترميز المؤشرات التي لا تزال

قيد النقاش في إطار عمليات حكومية دولية أخرى أو التي تعالج مسائل يجري استعراضها داخل عمليات حكومية دولية أخرى باللون "الرمادي" أيضا. بما يتيح إتمام العمليات الأخرى. وشمل ذلك المؤشرات الجاري مناقشتها في إطار فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمصطلحات والمؤشرات ذات الصلة بالحد من أخطار الكوارث، والمؤشرات المتعلقة بمسائل تغير المناخ التي سيجري استعراضها بعد اختتام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ).

١٨ - ومثل الاجتماع خطوة حاسمة في وضع إطار المؤشرات العالمية، إذ أسفر عن توافق واسع في الآراء بشأن الغالبية الكبيرة من المؤشرات المقترحة وبشأن الخطوات المقبلة في وضع المقترح في صيغته النهائية. وأتاح الاجتماع إجراء مناقشة مكثفة جدا بين أعضاء فريق الخبراء الرئيسيين وتفاعلات مثمرة وتبادل للآراء مع خبراء الوكالات الدولية والبلدان غير الأعضاء في الفريق، ومع عدد كبير من ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

١٩ - وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، بعد الاجتماع الثاني، جرت مشاورات مفتوحة وجيزة مع خبراء الوكالات الدولية والدول الأعضاء التي ليست أعضاء في فريق الخبراء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المؤشرات "الخضراء". واستنادا إلى جميع المدخلات المقدمة، وضع فريق الخبراء المؤشرات "الخضراء" في صيغتها النهائية من خلال عقد مرحلة إضافية من المشاورات بين الأعضاء. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، أُدرج ما مجموعه ٢٢٩ مؤشرا في المقترح، بما في ذلك ١٤٩ مؤشرا "أخضر" و ٨٠ مؤشرا "رماديا". ووافق الفريق أيضا على خطة عمل لمواصلة الاستعراض والمشاورات بشأن المؤشرات "الرمادية" المقرر تقديمها كجزء من وثيقة معلومات أساسية تُعرض على اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين في شباط/فبراير ٢٠١٦. وستصف وثيقة المعلومات الأساسية العمل الذي اضطلع به الفريق بشأن هذه المجموعة من المؤشرات، مع إبراز الحالات التي ستكون هناك حاجة إلى إجراء مزيد من العمل بشأنها.

ثالثا - تقديم إطار المؤشرات العالمية

ألف - إطار مؤشرات من أجل الرصد العالمي

٢٠ - في القرار ١/٧٠، طلبت الجمعية العامة ١ متابعة الأهداف والغايات واستعراضها باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية. والمؤشرات المقترحة لاستعراض خطة عام ٢٠٣٠

المعروضة في هذا التقرير هي نتيجة لعملية تشاورية شاملة للجميع ومفتوحة وشفافة اشترك فيها عدد كبير من أصحاب المصلحة، مسترشدين بطلبات وتوصيات الدول الأعضاء في الجمعية العامة. ومثلما أشارت إليه الدول الأعضاء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، في تقرير الفريق المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، فإن ”أهداف التنمية المستدامة مصحوبة بغايات، وسيجري مزيد من البلورة لها من خلال مؤشرات تركز على النتائج القابلة للقياس. وهي ذات وجهة عملية، وتتسم بطابع عالمي، وقابلة للتطبيق على الجميع. وهي تأخذ في الحسبان مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية وتحترم السياسات والأولويات الوطنية“^(١).

٢١ - وخلال استعراض المقترحات واختيار المؤشرات، نظر فريق الخبراء في المسائل ذات الصلة، والسلامة المنهجية، وقابلية القياس. وتضمنت المعايير الشاملة لاختيار المؤشرات العالمية الحاجة إلى أن يكون العدد الإجمالي محدودا وأن يسهل التعريف بالمؤشرات.

٢٢ - وناقش أعضاء فريق الخبراء مسألة أوجه الترابط والمؤشرات المتعددة الأغراض، بغرض الحد من عدد المؤشرات. وفي حالات عدة، جرى تحديد مؤشر واحد متعدد الأغراض باعتباره ملائما لقياس التقدم المحرز بشأن أكثر من غاية واحدة. ولكن في الوقت نفسه، ففي الحالات التي تغطي الغايات فيها عدة عناصر مختلفة، اقترح أكثر من مؤشر واحد لكل غاية. وأقر الأعضاء أيضا، في حالات عدة، بأن المؤشرات لا تعالج جميع الجوانب المتعددة للغايات، وأنه سيتعين، في الأجل الطويل، أن يبذل المجتمع الإحصائي جهودا لتحديد مؤشرات تستكمل المؤشرات القائمة.

٢٣ - ونظر فريق الخبراء أيضا في العلاقة بين المؤشرات العالمية والمؤشرات المتعلقة بالرصد على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمواضيبي. ومن المتوقع أن تُشكّل المؤشرات العالمية الجزء الرئيسي من جميع مجموعات المؤشرات الأخرى، وذلك خصوصا في ضوء أن المناقشات بشأن المؤشرات العالمية أخذت في الحسبان بعض الخبرات المتصلة بالرصد على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمواضيبي. غير أنه قد تُستعمل مؤشرات إضافية، وفي بعض الأحيان مختلفة، للرصد على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني. وستقوم الدول الأعضاء بوضع هذه المؤشرات. كما يجري بالفعل وضع مؤشرات للرصد المواضيبي في عدد من المجالات.

(١) A/68/970، الفرع الرابع، الفقرة ١٨.

٢٤ - ويتمثل عنصر رئيسي لإطار المؤشرات العالمية في تصنيف البيانات وتغطية فئات معينة من السكان من أجل تحقيق المبدأ الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب (انظر الفرع جيم أدناه).

باء - قائمة مؤشرات الرصد العالمي

٢٥ - تضم قائمة المؤشرات الواردة في المرفق الثالث بهذا التقرير المؤشرات العالمية المقترحة التي وافق عليها فريق الخبراء. وبعض المؤشرات موسومة بعلامة نجمية، وهو ما يشير إلى أنه في وقت تقديم هذا التقرير كان يتعين القيام بمزيد من العمل من أجل تحسين فهم المقترحات الحالية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وستصف وثيقة المعلومات الأساسية، التي ستقدم إلى اللجنة الإحصائية في شباط/فبراير ٢٠١٦، العمل الذي يضطلع به الفريق في وضع الصيغة النهائية للمقترحات المتعلقة بتلك المؤشرات، بوسائل من بينها إجراء مشاورات إضافية مع جميع أصحاب المصلحة. وتقترح وثيقة المعلومات الأساسية أيضا حلا طويلا للأجل لاستكمال المؤشرات حيثما تكون الغايات مغطاة جزئيا فقط.

جيم - عدم تخلف أحد عن الركب: المسائل المتصلة بتصنيف البيانات

٢٦ - تتسم الرؤية المكرسة في خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة المعتمدة مؤخرا بالطموح وتقوم على إحداث التحول. وتعهدت الدول الأعضاء، إذ تُقبل على هذه الرحلة، بألا يخلف الركب أحدا وراءه. وقد ناقش فريق الخبراء المسائل المتعلقة بتصنيف ووافق على أن مسؤولية تلبية هذا المستوى الجديد من الطموح تقع على عاتق الأوساط الإحصائية. وينبغي للمؤشرات أن تشمل الفئات السكانية المحددة وغيرها من العناصر المصنفة على النحو المحدد في الغايات. واتفق أعضاء الفريق أيضا على مبدأ شامل لتصنيف البيانات يصاحب قائمة المؤشرات على النحو التالي:

ينبغي أن تكون مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مصنفة بحسب مقتضى الحال بحسب الدخل ونوع الجنس والسن والانتماء العرقي والإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، أو أي خصائص أخرى، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

٢٧ - واتفق الفريق أيضا على أن تشمل المؤشرات الفئات السكانية المحددة وأن تعالج العناصر الأخرى للتصنيف حينما يجري تحديدها في الغايات. وبقدر الإمكان، أُدرجت في القائمة المقترحة المؤشرات المتعلقة بالفئات المحددة المذكورة في الغايات.

٢٨ - وناقش أعضاء فريق الخبراء القيود التي تواجهها بلدان عديدة في إصدار البيانات الضرورية لتلبية متطلبات تصنيف البيانات، بما في ذلك السياسات والأنظمة التي تمنع جمع البيانات بحسب العرق و/أو الإثنية وقضايا السرية، في جملة أمور. وإضافة إلى ذلك، نوقشت الاحتياجات الكبيرة من الموارد اللازمة لتصنيف البيانات. واتفق الفريق على وجود حاجة إلى مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن المسائل المتعلقة بالتصنيف، بوسائل من بينها تحديد التطورات المنهجية الضرورية وكيفية تعزيز القدرات الإحصائية وتعبئة الموارد اللازمة لإصدار البيانات الإضافية.

رابعا - تنفيذ إطار المؤشرات العالمية

ألف - الخطة العامة لتنفيذ المؤشرات العالمية

٢٩ - كُلف الأمين العام بإصدار تقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية المستدامة دعماً للمتابعة والاستعراض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويتعين أن يستند التقرير إلى البيانات الصادرة عن النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات التي تُجمع على المستوى الإقليمي. ومن المتوقع أن يستند الإبلاغ العالمي عن التقدم المحرز بشأن خطة عام ٢٠٣٠ إلى مجاميع البيانات العالمية والإقليمية بشأن المؤشرات التي تجمعها الوكالات الدولية استناداً إلى الولايات و/أو الخبرات القائمة لكل منها. وينبغي تعريف واتباع معايير الجودة وأفضل الممارسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بتقدير البيانات وتوفير مُعرّفات البيانات، وذلك أيضاً مع مراعاة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦ بشأن تعزيز القدرة الإحصائية، الذي يتضمن إشارة مفادها أن التقديرات ينبغي أن تجري دوماً في ظل تشاور كامل مع البلدان المعنية ومن خلال منهجيات شفافة.

٣٠ - وينبغي أن يستند الرصد العالمي، إلى أقصى حد ممكن، إلى بيانات وطنية موحدة وقابلة للمقارنة يتم الحصول عليها عن طريق إنشاء آليات راسخة لتقديم التقارير من البلدان إلى النظام الإحصائي الدولي^(٢). وينبغي تحسين هذه الآليات حيثما تكون هناك ضرورة لذلك، لا سيما من خلال تعزيز وظيفة التنسيق في المكاتب الإحصائية الوطنية و/أو المؤسسات الوطنية الأخرى. وينبغي بذل جهود من أجل سد الفجوات في البيانات وتحسين قابلية المقارنة على المستوى الدولي من خلال زيادة اعتماد المعايير المتفق عليها دولياً على الصعيد الوطني، وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية وتحسين آليات الإبلاغ. ويجب على

(٢) هنالك بضعة استثناءات مثل ما يتعلق بمؤشر خاص بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون يجري إعداده على الصعيد العالمي فقط، رغم استناده إلى بيانات وطنية.

المنظمات الدولية دعم هذه الجهود من أجل توحيد المؤشرات وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية وكفالة الامتثال. وينبغي بذل قصارى الجهد للتوفيق بين البيانات المقدمة على الصعيد العالمي والبيانات التي تنشرها السلطات الإحصائية الوطنية، وينبغي تسوية أي تباينات متى أمكن ذلك، أو شرحها بدقة. كما ستضطلع أيضا الآليات الإقليمية، من خلال الدعم المقدم من اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات والمكاتب الإقليمية، بدور هام في تيسير هذه العملية، مع مراعاة الأولويات الإقليمية وتعزيز الصلة بين الصعيدين الوطني والعالمي.

٣١ - وفي عدة حالات، أبرز فريق الخبراء أن المؤشرات المقترحة لا تشمل جميع جوانب هدف ما وغاياته. ومن المتوخى أن يُجرى المزيد من الأعمال المنهجية بهدف الاستمرار في تحسين المؤشرات وتوافر البيانات من أجل معالجة أوجه القصور هذه.

باء - وضع المؤشرات

٣٢ - ستصنف المؤشرات الواردة في المقترح الحالي إلى ثلاثة مستويات مختلفة استنادا إلى مستواها من حيث التطور المنهجي وتوافر البيانات بصفة عامة، وهي:

(أ) مستوى أول توجد فيه منهجية قائمة بالفعل وتتوافر لها بيانات على نطاق واسع (المستوى الأول)؛

(ب) مستوى ثان وضعت له منهجية ولكن البيانات اللازمة لها لا تتوافر بسهولة (المستوى الثاني)؛

(ج) مستوى ثالث لم توضع له بعد منهجية متفق عليها دوليا (المستوى الثالث).

٣٣ - وسيتفق فريق الخبراء على تصنيف المؤشرات في المستويات الثلاثة. وسيقوم أيضا بوضع خطة عمل، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة المعنية والخبراء في المجالات ذات الصلة، من أجل وضع منهجية ملائمة لمؤشرات المستوى الثالث ومناقشة مصادر البيانات المتاحة والمنهجية بغية تحسين تغطية مؤشرات المستوى الثاني. وسيتعين أن يكون هذا العمل مصحوبا بجهود لبناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، سيتطلب الأمر استكشاف مصادر بيانات وتكنولوجيا جديدة لجمع البيانات، بوسائل من بينها إقامة شراكات مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وسيكون من المهم للغاية أيضا إدماج المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية من أجل إنتاج عدد من المؤشرات. وكما هو مذكور أعلاه، فيما يتعلق باختصاصات فريق الخبراء، سيقوم الفريق بإجراء استعراض دوري للمنهجيات المتعلقة بالمؤشرات. ونظرا للطابع التقني لعمليات التطوير الإضافية والتعديلات التي ستجرى في المستقبل نتيجة تحسين توافر البيانات واستحداث منهجيات جديدة أو إيجاد

روابط محددة بين الأهداف، وعدم تعيّر جوهر المؤشرات، فستتولى اللجنة الإحصائية استعراضها والموافقة عليها.

٣٤ - وناقش أعضاء فريق الخبراء الحاجة إلى تحديد خط أساس لتتبع المؤشرات. وسيلزم أن يقوم الفريق بإجراء مناقشة تقنية في اجتماعه المقبل تتناول موضوعات من بينها كيفية التعامل مع الحالات التي تكون فيها البيانات غير متاحة، وسيلزم إعداد مبادئ توجيهية. وفضلا عن ذلك، سيتعين التصدي لمسألة تواتر الإبلاغ دوريا.

٣٥ - وسيقوم أعضاء فريق الخبراء بصورة منتظمة باستعراض ومناقشة الفجوات في البيانات وما يتصل بها من أولويات بناء القدرات وتطوير البيانات فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وستحال نتائج هذه المناقشات والاستعراضات إلى الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويكلف الفريق الرفيع المستوى من قبل اللجنة الإحصائية بتوفير القيادة الاستراتيجية لعملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نظرا لأنه معني بالرصد والإبلاغ الإحصائيين وتسخير الفرص التي تتيحها ثورة البيانات لدعم عملية التنفيذ. ويرد شرح أكثر تفصيلا لأنشطة الفريق الرفيع المستوى في تقريره المقدم إلى اللجنة الإحصائية.

٣٦ - وسيتفق فريق الخبراء على صيغة لتجميع ونشر معرفّات البيانات بشأن المؤشرات العالمية من أجل ضمان الاتساق في تنفيذها على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والإقليمي والعالمي. وسوف تتضمن معرفّات البيانات هذه وصفا كاملا لتعاريف المؤشرات والمفاهيم الأساسية التي تقوم عليها وأساليب جمع البيانات ومصادر البيانات والمعلومات الأخرى ذات الصلة التي يمكن أن تيسر استخدام المؤشرات وتفسيرها.

جيم - خطة عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

٣٧ - من المقترح أن يضطلع فريق الخبراء بالأنشطة التالية في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧:

- (أ) الاتفاق على آلية الإبلاغ العالمية، بما في ذلك تحديد الكيانات المسؤولة عن جمع البيانات اللازمة للإبلاغ العالمي بشأن فرادى المؤشرات، التي ستقدم إلى الأمانة العامة؛
- (ب) إنشاء نظام ذي مستويات للمؤشرات؛
- (ج) وضع خطة عمل من أجل مواصلة وضع مؤشرات المستوى الثالث؛

- (د) وضع إجراءات للاضطلاع بالاستعراض المنهجي للمؤشرات، بما في ذلك آليات الموافقة على إجراء التنقيحات اللازمة؛
- (هـ) استعراض مدى توافر البيانات اللازمة لإعداد مؤشرات المستوى الأول والمستوى الثاني ووضع خطة لزيادة تغطية بيانات مؤشرات المستوى الثاني؛
- (و) إعداد المزيد من التوجيهات بشأن مسألة تصنيف البيانات؛
- (ز) مواصلة النقاش بشأن أوجه الترابط فيما بين الأهداف والغايات وبشأن استخدام المؤشرات المتعددة الأغراض؛
- (ح) عقد اجتماعيين، أولهما في آذار/مارس ٢٠١٦ و ثانيهما في خريف عام ٢٠١٦، في تاريخين يحددان فيما بعد، وكذلك مواصلة التفاعل إلكترونياً ومن خلال التداول عبر الفيديو، حسب الاقتضاء.

خامساً - النقاط المطروحة للمناقشة

- ٣٨ - إن اللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن البنود التالية واعتمادها:
- (أ) الاختصاصات المنقحة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف المستدامة بصيغتها الواردة في المرفق الأول بهذا التقرير؛
- (ب) إطار المؤشرات العالمية المتعلقة بالأهداف والغايات الواردة في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على النحو المبين في المؤشرات الواردة في المرفق الثالث بهذا التقرير ووثيقة المعلومات الأساسية التي ستعرض على اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٦، بما في ذلك وضع خطط لمواصلة تطوير بعض المؤشرات؛
- (ج) خطة العمل المقترحة لتنفيذ إطار المؤشرات العالمية، على النحو المبين في الفرع الرابع - باء؛
- (د) برنامج العمل المقترح لفريق للسنة المقبلة.

المرفق الأول

اختصاصات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

١ - سيضطلع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بما يلي:

(أ) وضع إطار للمؤشرات وإعداد قائمة بالمؤشرات اللازمة لرصد أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي، مع مراعاة الجهود التي تبذلها حالياً مختلف مجموعات البلدان والمنظمات، بما في ذلك الوكالات الإقليمية والدولية، واللجان الإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، كي تعتمدهما اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين في عام ٢٠١٦؛

(ب) تقديم الدعم التقني اللازم لتنفيذ إطار المؤشرات والرصد، الذي ستجري الموافقة عليه، على مدى فترة الخمسة عشر عاماً حتى عام ٢٠٣٠؛ وكفالة استخدام تعاريف منسقة ومنتق عليها للمؤشرات؛ وتبادل الخبرات بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة؛ وتشجيع الممارسات الجيدة والابتكارات، في مجالات منها بناء القدرات الوطنية؛

(ج) إجراء استعراض دوري للتطورات المنهجية والمسائل المتصلة بالمؤشرات ومُعرفات بياناتها؛

(د) الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي، استناداً إلى المجاميع الإقليمية والعالمية، على النحو المطلوب؛

(هـ) إجراء استعراض دوري لأنشطة بناء القدرات في المجالات الإحصائية ذات الصلة برصد أهداف التنمية المستدامة، وتقديم توصيات ينظر فيها كل من اللجنة الإحصائية والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية؛

(و) استعراض ودعم عمل الأمانة العامة فيما يتعلق بإنشاء منتدى مستعملي بيانات أهداف التنمية المستدامة، ووضع أدوات لتحليل البيانات، وأداة متابعة مفتوحة بشأن حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢ - وسيتألف فريق الخبراء من ٢٨ ممثلاً، بصفة مراقبين، عن المكاتب الإحصائية الوطنية، وسيضم ممثلين عن اللجان الإقليمية والوكالات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الجهات

المسؤولة عن الإبلاغ العالمي عن الأهداف الإنمائية للألفية، لتقديم المشورة والدعم التقنيين الضروريين، حسب الحاجة. وسيرشح أعضاء الفريق من خلال الآليات الإقليمية القائمة^(أ) لفترة أولية مدتها سنتان (وبعدها من المتوقع أن يجري تناوب البعض على نحو ما تتفق عليه الآليات الإقليمية المعنية)، بهدف ضمان التمثيل الإقليمي العادل وتوافر الخبرة الفنية وانضمام أعضاء من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويحق للبلدان غير الأعضاء أن توفد ممثلها للمشاركة في أنشطة الفريق بصفة مراقبين.

٣ - وستكون الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة هي أمانة فريق الخبراء. وستنتخب الدول الأعضاء التي هي جزء من الفريق رئيسين مشاركين. وستسهم أفرقة الرصد العالمية القائمة في أعمال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على النحو الذي يراه الفريق مناسباً، وتتألف تلك الأفرقة عموماً من ممثلين للنظم الإحصائية الوطنية وخبراء من الوكالات الدولية، وتتناول مؤشرات محددة. وإضافة إلى ذلك، ستشكل أفرقة رصد عالمية، حسب الاقتضاء، وستضم خبراء وطنيين ودوليين سيوفرون الدعم للفريق في اختيار المؤشرات وتعريفها وجمع البيانات والإبلاغ لرصد التقدم المحرز في المجالات الجديدة والناشئة التي تشملها الأهداف والغايات الجديدة.

٤ - وسيضطلع الفريق بعمله بطريقة منفتحة وشاملة وشفافة، وسيدعو الخبراء، حسب الاقتضاء، من المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص إلى المساهمة بما لديهم من دراية فنية وخبرات في مجال إعداد المؤشرات والأساليب المبتكرة في جمع البيانات.

٥ - وسيجتمع الفريق فعلياً مرتين في السنة، وسيجري أعماله عدا ذلك إلكترونياً. وتمول المشاركة في الاجتماعات التي تُعقد بحضور الأعضاء شخصياً تمويلًا ذاتياً. ويمكن أن يحصل عدد محدود من البلدان النامية الأعضاء في الفريق على تمويل لدعم مشاركتها في الاجتماعات، إن كان متاحاً ووفقاً للممارسات المتبعة لدى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، يتوقع إنشاء صندوق استئماني من أجل تعبئة الموارد اللازمة لدعم عمل الفريق.

٦ - وسيقدم الفريق تقريراً سنوياً إلى اللجنة الإحصائية ويلتمس التوجيه منها. وسيُضمّن الفريق تقريره مرفقاً يضم قائمة بالأنشطة التي تنجزها مختلف الأفرقة ذات الصلة برصد فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

(أ) اللجنة الإحصائية الأفريقية، ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، ولجنة الإحصاءات، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

المرفق الثاني

قائمة الأعضاء في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات
أهداف التنمية المستدامة

رئيس اللجنة الإحصائية*

• المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

شرق أفريقيا

• أوغندا

• جمهورية تنزانيا المتحدة

وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي

• بوتسوانا

• الكاميرون

غرب أفريقيا

• السنغال

• كابو فيردي

شمال أفريقيا

• الجزائر

غرب آسيا

• أرمينيا

• البحرين

• مصر

* رئيس اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة هو عضو بحكم منصبه في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وسط وشرق وجنوب وجنوب شرق آسيا

- الصين
- قيرغيزستان
- الفلبين
- الهند

أوقيانوسيا

- ساموا
- فيجي

منطقة البحر الكاريبي

- جامايكا
- كوبا

أمريكا الوسطى والجنوبية

- البرازيل
- كولومبيا
- المكسيك

أوروبا الشرقية

- الاتحاد الروسي

أمريكا الشمالية وشمال وجنوب وغرب أوروبا

- ألمانيا
- السويد
- فرنسا
- كندا
- هولندا

المرفق الثالث

قائمة المؤشرات المقترحة لأهداف التنمية المستدامة

ينبغي أن تُصنف مؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة، عند الاقتضاء، حسب الدخل ونوع الجنس والسن والانتماء العرقي والإثني ووضع الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، أو غير ذلك من الخصائص، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦١).

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
	الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
١-١-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، مصنّفين بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)	١-١ القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم
١-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، مصنّفين بحسب نوع الجنس والفئة العمرية	٢-١ تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام ٢٠٣٠
٢-٢-١ نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية	
١-٣-١ النسبة المئوية من السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، مصنّفين بحسب نوع الجنس، مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل/الأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء	٣-١ استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول عام ٢٠٣٠
١-٤-١* نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	٤-١ ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها

المؤشرات الموسومة بعلامة نجمية (*) لا تزال قيد استعراض أعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأي تعديل يُتفق عليه بشأن الصياغة الحالية لهذه المؤشرات سيُقدّم في وثيقة معلومات أساسية تُعرض على اللجنة الإحصائية لتنظر فيه في دورتها السابعة والأربعين في شباط/فبراير ٢٠١٦.

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١-٥-١* عدد الوفيات والمفقودين والمصابين الذين يجري نقلهم أو إجلاؤهم بسبب الكوارث من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص	وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالوصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠
١-أ-١ ١- النسبة المئوية من الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر	١-٥-١ بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام ٢٠٣٠
١-أ-٢ الإنفاق على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي	١-أ كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده
١-ب-١* عدد خطط العمل الوطنية ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تدعم تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر واستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام	١-ب وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر
١-٢-١ معدل انتشار نقص التغذية	الهدف ٢- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
١-٢-٢ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	١-٢ القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠
١-٢-٢ معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر >٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	٢-٢ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥

المؤشرات

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)

٢-٢-٢ معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول < ٢+ أو > ٢- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنّفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)

٢-٣-١ حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرغوية/الحرغوية

٢-٣-٢* الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج

٢-٤-١* النسبة المئوية للمساحة الزراعية الخاضعة للممارسات الزراعية المستدامة

٢-٤-٢* النسبة المئوية للأسر المعيشية الزراعية التي تستخدم نظم الري مقارنة بجميع الأسر المعيشية الزراعية

٢-٤-٣* النسبة المئوية للأسر المعيشية الزراعية التي تستخدم أسمدة مراعية للبيئة مقارنة بجميع الأسر المعيشية الزراعية التي تستخدم الأسمدة

٢-٥-١* مؤشر تخصيص مجموعات المحاصيل خارج مواقعها

٢-٥-٢* النسبة المئوية للمحاصيل والسلالات المحلية وما يتصل بها من الأنواع البرية، التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها

٢-أ-١* مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية

٢-٣ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠

٢-٤ ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠

٢-٥ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام ٢٠٢٠

٢-أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
٢-ب-١* النسبة المئوية للتغير في تعريفات الاستيراد والتصدير المفروضة على المنتجات الزراعية	٢-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية
٢-ب-٢ إعانات الصادرات الزراعية	
٢-ج-١* مؤشر مفارقات أسعار (الغذاء)	٢-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها
	الهدف ٣- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
٣-١-١ الوفيات النفاسية لكل ١٠٠٠٠٠٠ مولود حي	٣-١ خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠
٣-١-٢ نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة	
٣-٢-١ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)	٣-٢ وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى ١٢ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى ٢٥ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ مولود حي
٣-٢-٢ معدل وفيات المواليد (عدد الوفيات لكل ١٠٠٠ مولود حي)	
٣-٣-١ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١٠٠٠ شخص غير مصاب من السكان (بحسب الفئة العمرية ونوع الجنس والفئات الرئيسية من السكان)	٣-٣ وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠
٣-٣-٢ معدل انتشار داء السل لكل ١٠٠٠ شخص في السنة	
٣-٣-٣ عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل ١٠٠٠ شخص في السنة	
٣-٣-٤ عدد الإصابات الجديدة بأمراض التهاب الكبد الوبائي بء لكل ١٠٠٠٠٠٠ من السكان في سنة معينة	

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
٣-٣-٥ عدد الأشخاص الذين يحتاجون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة	٣-٤ تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين، بحلول عام ٢٠٣٠
٣-٤-١ الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة	٣-٥ تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك
٣-٥-١ نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة	٣-٥-٢ الاستعمال الضار للكحول، محمداً وفقاً للسياق الوطني في إطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول (من سن ١٥ سنة فأكثر) في سنة تقويمية باللترات من الكحول الصافي
٣-٦-١ عدد الوفيات الناتجة عن الإصابات المميتة بسبب حوادث المرور على الطرق في فترة ٣٠ يوماً لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (معدلات العمر الموحدة قياسياً)	٣-٦ خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠
٣-٧-١ النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب (الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة) اللاتي لُبيّت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة	٣-٧ ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠
٣-٧-٢ معدل الولادات لدى المراهقات (الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة) لكل ١ ٠٠٠ امرأة في تلك الفئة العمرية	٣-٨ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة
٣-٨-١* نطاق تغطية التدخلات الكاشفة (مثل التحصين الكامل للأطفال والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة والعلاج من داء السل وعلاج ارتفاع ضغط الدم وتوافر القابلات الماهرات عند الولادة، وما إلى ذلك)	٣-٨-٢* مقدار الجزء من السكان الذي تجري حمايته من سداد النفقات الصحية لمواجهة الكوارث/الإفكار من ماله الخاص

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
٣-٩-١ معدل الوفيات المنسوب إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط	٣-٩ الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث وتلوث الهواء والماء والترربة بحلول عام ٢٠٣٠
٣-٩-٢* معدل الوفيات المنسوب إلى المواد الكيميائية الخطرة وتلوث المياه والترربة وتلوثها	
٣-أ-١ معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر	٣-أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء
٣-ب-١ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات بأسعار ميسورة	٣-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية
٣-ب-٢ مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البحوث الطبية والقطاعات الصحية الأساسية	
٣-ج-١ معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم	٣-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة
٣-د-١ النسبة المئوية لخصائص القدرات الأساسية الثلاث عشرة التي تحققت عند نقطة زمنية معينة	٣-د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية
الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	
٤-١-١ النسبة المئوية للأطفال/الشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في '١' القراءة، '٢' الرياضيات	٤-١ ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيداً يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
التصنيفات بحسب: نوع الجنس، والموقع، والثروة (وتصنيفات أخرى حيثما تتوفر عنها بيانات)	٢-٤ ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠
١-٢-٤ النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يسرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي	٣-٤ ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠
التصنيفات بحسب: نوع الجنس، والموقع، والثروة (وتصنيفات أخرى حيثما تتوفر عنها بيانات)	٤-٤ الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوفر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة وللمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠
٢-٢-٤ معدل المشاركة في التعلّم المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)	٥-٤ القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام ٢٠٣٠
١-٣-٤ معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية	٦-٤ ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠
١-٤-٤ النسبة المئوية للشباب والبالغين الذين تتوفر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة	١-٥-٤ بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاع متى أصبحت البيانات متوافرة) فيما يتعلق بجميع المؤشرات الواردة في هذه القائمة والتي يمكن تصنيفها
١-٦-٤ النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحاسوبية	التصنيفات بحسب: نوع الجنس، والموقع، والثروة (ومهارات أخرى حيثما تتوفر عنها بيانات)

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
٤-٧-١* النسبة المئوية للطلاب البالغين ١٥ عاماً والمقيدين في المدارس الثانوية ويبرهنون على إلمامهم بمستوى ثابت على الأقل من المعارف في مجموعة مختارة من المواضيع في العلوم البيئية وعلم الأرض. وستتوقف دقة اختيار/تنوع المواضيع على الدراسة الاستقصائية أو التقييمية التي تُجمع فيها المؤشرات	٤-٧ ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُّبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وأتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠
التصنيفات بحسب: نوع الجنس والموقع (وتصنيفات أخرى حيثما تتوفر عنها بيانات)	
٤-أ-١ النسبة المئوية للمدارس التي تحصل على: (أ) الطاقة الكهربائية؛ (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ (ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ (د) هياكل أساسية ومواد كافية للطلاب ذوي الإعاقة؛ (هـ) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (و) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشرات خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)	٤-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وهيئة بيئة تعليمية فعالة وآمنة وخالية من العنف للجميع
٤-ب-١ حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة	٤-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠
٤-ج-١ النسبة المئوية للمعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (ج) التعليم الإعدادي؛ (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين	٤-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠
التصنيفات بحسب: نوع الجنس (وتصنيفات أخرى حيثما تتوفر عنها بيانات)	

المؤشرات

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)

الهدف ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

- ١-٥ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان
- ١-١-٥ ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس
- ٢-٥ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
- ١-٢-٥ نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً الماضية، مصنفة بحسب شكل العنف والفئة العمرية
- ٢-٢-٥ نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن للعنف الجنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً الماضية، حسب الفئة العمرية ومكان حدوث العنف
- ٣-٥ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث
- ١-٣-٥ نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ عاماً واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن ١٥ عاماً و ١٨ عاماً
- ٢-٣-٥ النسبة المئوية للفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً اللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، بحسب الفئة العمرية
- ٤-٥ الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المتزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والسني التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني
- ١-٤-٥ النسبة المئوية من الوقت المخصص للأعمال المتزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والموقع
- ٥-٥ كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
- ١-٥-٥ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية
- ٢-٥-٥ نسبة النساء في المناصب الإدارية

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١-٦-٥ نسبة النساء من سن ١٥ إلى ٤٩ عاما اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية	٦-٥ ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما
٢-٦-٥ عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء من سن ١٥ إلى ٤٩ عاما على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية	
١-أ-٥ (أ) النسبة المئوية للأشخاص الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية (من أصل مجموع السكان الزراعيين)، بحسب نوع الجنس؛ (ب) حصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحياة	٥-أ القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية
٢-أ-٥ النسبة المئوية للبلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها	
١-ب-٥ نسبة الأفراد الحائزين على هواتف نقالة/خلوية، بحسب نوع الجنس	٥-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
١-ج-٥ النسبة المئوية للبلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات
الهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	
١-٦-١ النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	١-٦ تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠
١-٢-٦ النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها	٢-٦ تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام ٢٠٣٠
١-٣-٦ النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة	٣-٦ تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠
٢-٣-٦ النسبة المئوية للكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة	٤-٦ زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات وزيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمدادها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠
١-٤-٦* النسبة المئوية للتغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن	٥-٦ تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠
٢-٤-٦* النسبة المئوية لإجمالي ما استخدم من الموارد المائية المتاحة، مع مراعاة احتياجات البيئة من المائية (حجم الضغط الذي تتعرض له المياه)	٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأهوار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠
١-٥-٦* درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - ١٠٠)	٦-أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠
١-٦-٦ النسبة المئوية للتغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن	٦-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي
١-أ-٦ مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة حكومية منسقة للإنفاق	٦-ب مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
	الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
٧-١-١-١ النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	٧-١-١-١ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠
٧-١-٢-١ النسبة المئوية للسكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين	٧-١-٢-١ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة من مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠
٧-٢-١-١ حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة	٧-٢-١-١ مضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠
٧-٣-١-١ كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي	٧-٣-١-١ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠
٧-أ-١-١ جمع مبلغ مقوم بدولارات الولايات المتحدة في السنة ابتداء من عام ٢٠٢٠ بهدف الوفاء بالالتزام بتوفير مبلغ ١٠٠ بليون دولار	٧-ب-١-١ توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام ٢٠٣٠
٧-ب-١-١* نسبة القيمة المضافة إلى صافي استخدام الطاقة المحلية، بحسب الصناعة	الهدف ١٢ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
٨-١-١-١ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٨-١-١ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً
٨-٢-١-١ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٨-٢-١ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١-٣-٨ حصة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب نوع الجنس	والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة
١-٣-٨ حصة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب نوع الجنس	٣-٨ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية
١-٤-٨* إنتاجية الموارد	٤-٨ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة
١-٥-٨ متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة، والفئة العمرية، والأشخاص ذوي الإعاقة	٥-٨ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠
٢-٥-٨ معدل البطالة، بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والأشخاص ذوي الإعاقة	٦-٨ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير المنتهين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠
١-٦-٨ النسبة المئوية للشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب	٧-٨ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
٨-٨-١ التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم	٨-٨ حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة
٨-٨-٢* عدد اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تم التصديق عليها، بحسب نوع الاتفاقية	
٨-٩-١* الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة (كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو)؛ وعدد الوظائف في صناعة السياحة (كنسبة مئوية من مجموع الوظائف ومعدل النمو في فرص العمل، بحسب نوع الجنس)	٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠
٨-١٠-١ عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من البالغين	٨-١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها
٨-١٠-٢ النسبة المئوية من البالغين (١٥ سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة	
٨-أ-١ المعونة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة	٨-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً
٨-ب-١ مجموع الإنفاق الحكومي في الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي	٨-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠
التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	الهدف ٩ - إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز
٩-١-١ نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول	٩-١ إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعبارة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبل الاستفادة للجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة
٩-١-٢ عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل	
٩-٢-١ القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب نصيب الفرد	٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
٩-٢-٢ العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من مجموع العمالة	الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، مما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً
٩-٣-١ النسبة المئوية لحصة الصناعات الصغيرة الحجم في مجموع القيمة المضافة من الصناعات	٩-٣ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق
٩-٣-٢ النسبة المئوية للصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان	٩-٤ تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها
٩-٥-١ نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٩-٥ تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار وزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير
٩-٥-٢ العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	٩-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية
٩-ب-١ النسبة المئوية للقيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة	٩-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفاءة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
٩-١-ج النسبة المئوية للسكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا	٩-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠
	الهدف ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
١٠-١-١٠ معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى ٤٠ في المائة من السكان ومجموع السكان	١٠-١ التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠
١٠-٢-١٠ نسبة السكان الذين يعيشون دون ٥٠ في المائة من متوسط الدخل، مصنفة حسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة	١٠-٢ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠
١٠-٣-١٠ النسبة المئوية للسكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً الماضية بناء على خلفيات تمييزية محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٠-٣ ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد
١٠-٤-١٠ حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية	١٠-٤ اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً
١٠-٥-١٠* اعتماد ضريبة على المعاملات المالية (ضريبة توين) على الصعيد العالمي	١٠-٥ تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
١٠-٦-١٠ النسبة المئوية لعضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية	١٠-٦ ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصدقية والمساءلة والشفافية للمؤسسات

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٠-٧-١ تكاليف الانتداب التي يتحملها الموظف كنسبة مئوية من الإيرادات السنوية في بلد المقصد	١٠-٧ تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
١٠-٧-٢* الرقم القياسي لسياسات الهجرة الدولية	
١٠-٧-٣* عدد ضحايا الاتجار بالبشر المكتشفة وغير المكتشفة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة، بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، وشكل الاستغلال	
١٠-أ-١ حصة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً/البلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية	١٠-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية
١٠-ب-١ مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، مصنفة بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)	١٠-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية
١٠-ج-١ تكاليف التحويلات المالية كنسبة مئوية من المبالغ المحولة	١٠-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠
الهدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	
١١-١-١ نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة	١١-١ ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠
١١-٢-١ نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة	١١-٢ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشّة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١١-٣-١ نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني	١١-٣ تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠
١١-٣-٢* النسبة المئوية للمدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية	
١١-٤-١* حصة الميزانية الوطنية (أو ميزانية البلديات)، المكرسة للحفاظ على التراث الطبيعي الثقافي الوطني وحمايته وصونه، بما في ذلك مواقع التراث العالمي	١١-٤ تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي
١١-٥-١* عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم نتيجة للكوارث لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص	١١-٥ التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠
١١-٦-١ النسبة المئوية للنفايات الصلبة الحضرية التي تُجمع بانتظام ومع تفرغها نهائياً بقدر كاف مع اعتبار مجموع النفايات المتولدة عن المدينة	١١-٦ الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠
١١-٦-٢ المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجّح حسب السكان)	
١١-٧-١ متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحاً للاستخدام العام للجميع، مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة	١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠
١١-٧-٢* نسبة النساء اللاتي تعرضن للتحرش البدني أو الجنسي، بحسب مرتكب الجريمة ومكان حدوثها (خلال الاثني عشر شهراً الماضية)	

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١١-أ-١ * المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ٠٠٠ نسمة والتي تنفذ خططاً إنمائية حضرية وإقليمية تدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد	١١-أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية
١١-ب-١ * النسبة المئوية للمدن التي تنفذ استراتيجيات للحد من المخاطر والقدرة على التكيف التي تتوافق مع الأطر الدولية المقبولة (مثل الاستراتيجية الخلف لإطار عمل هيوغو بشأن الحد من أخطار الكوارث) والتي تشمل الفئات الضعيفة والمهمشة في تصميمها وتنفيذها ورصدها	١١-ب العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠
١١-ج-١ * النسبة المئوية للدعم المالي المخصص لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقدرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد	١١-ج دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقدرة على الصمود باستخدام المواد المحلية
الهدف ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	
١٢-١-١ عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية	١٢-١ تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها
١٢-٢-١ * الأثر المادي ونصيب الفرد من الأثر المادي	١٢-٢ تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠
١٢-٣-١ المؤشر العالمي لخسائر الأغذية	١٢-٣ تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٢-٤-١ عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية والنفايات التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة	١٢-٤ تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠
١٢-٤-٢* معالجة النفايات، وتوليد النفايات الخطرة، وإدارة النفايات الخطرة، بحسب نوع المعالجة	١٢-٥ الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠
١٢-٥-١ معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها	١٢-٦ تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها
١٢-٦-١ عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة	١٢-٧ تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية
١٢-٧-١ عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام	١٢-٨ ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠
١٢-٨-١* النسبة المئوية للمؤسسات التعليمية التي لديها مناهج تعليمية رسمية وغير رسمية تتعلق بمواضيع التنمية المستدامة وأنماط العيش	١٢-أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة
١٢-أ-١* عدد الطلبات المؤهلة لبراءات الاختراع الخضراء نسبةً إلى مجموع طلبات البراءات	١٢-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة
١٢-ب-١* التدفقات المتكررة الناجمة عن السياحة؛ المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي	١٢-ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى
١٢-ج-١ مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري	

المؤشرات

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)

في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة

الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره^(أ)

١-١٣ تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار

١-١٣-١* عدد الوفيات أو الأشخاص المفقودين أو الجرحى أو الأشخاص الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم بسبب الكوارث، لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص

١-١٣-٢* عدد البلدان التي أبلغت رسمياً أنها وضعت السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني

١-١٣-٢* عدد البلدان التي أبلغت رسمياً أنها وضعت استراتيجيات إنمائية متكاملة تقوم على انخفاض الكربون والصمود أمام التغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث (على سبيل المثال، عملية وطنية لخطط التكيف، وسياسات وتدابير وطنية لتعزيز الانتقال إلى مواد وتكنولوجيات غير ضارة بالبيئة)

١-١٣-٣ تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

١-١٣-٣* عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

١-١٣ أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المحدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

١-١٣-أ* المبلغ الذي يجمع سنوياً مقيماً بدولار الولايات المتحدة اعتباراً من عام ٢٠٢٠ وحتى يتم الوفاء بالالتزام بتعبئة مبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار

(أ) مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٣-ب-١* عدد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعماً متخصصاً لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة	١٣-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة
الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	
١٤-١-١* مؤشر مركب لكفاءة استخدام النيتروجين	١٤-١ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥
١٤-٢-١* النسبة المئوية للتنمية الساحلية والبحرية من خلال خطط يجري إعدادها أو تنفيذها لإدارة متكاملة للمناطق الساحلية/تخطيط الحيز البحري (تكون منسقة حيثما ينطبق)، استناداً إلى نهج للنظم الإيكولوجية، يبني مجتمعات محلية بشرية ونظماً إيكولوجية قادرة على الصمود، ويعمل على كفاءة التقاسم المنصف للمنافع والعمل اللائق	١٤-٢ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاحها من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠
١٤-٣-١ قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات	١٤-٣ تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات
١٤-٤-١* نسبة الأرصد السميكية داخل مستويات مستدامة بيولوجياً	١٤-٤ تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد السميكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠
١٤-٥-١ تغطية المناطق الحمضية فيما يتعلق بالمناطق البحرية	١٤-٥ حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٤-٦-١* القيمة الدولارية للإعانات الضارة المقدمة لمصائد الأسماك قياسا بالمستويات الأساسية لعام ٢٠١٥	١٤-٦ حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام ٢٠٢٠ ^(ب)
١٤-٧-١* مصائد الأسماك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٤-٧ زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠
١٤-أ-١ تخصيص اعتمادات من الميزانية للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية كنسبة مئوية من مجموع الميزانية المخصصة للبحوث	١٤-أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا
١٤-ب-١* نسبة إنتاج مصائد الأسماك الوطنية بحسب البلد، مقيسة بكمية الأسماك التي تصيدها الشركات الصغيرة والمتوسطة لصيد الأسماك	١٤-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق

أو

التقدم الذي تحزره البلدان في اعتماد وتنفيذ إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد

(ب) مع مراعاة ما يجري حاليا من مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، وخطة الدوحة الإنمائية، وولاية هونغ كونغ الوزارية.

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحتمى هذه الحقوق	
١٤-ج-١* عدد البلدان التي تنفذ الأحكام الواردة في البروتوكولات المعنية بالبحار الإقليمية إما في قوانينها أو في برامجها، والتصديق على الاتفاقيات البحرية المتعلقة بمصائد الأسماك والتي تضعها منظمة العمل الدولية وتنفيذ تلك الاتفاقيات	١٤-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداماً مستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٥٨ من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"
الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	
١٥-١-١* مساحة الغابات كنسبة مئوية من مجموع مساحة اليابسة	١٥-١ ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠
١٥-٢-١* الغطاء الحرجي المشمول بالإدارة المستدامة للغابات	١٥-٢ تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠
١٥-٣-١* النسبة المئوية للأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة	١٥-٣ مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠
١٥-٤-١ التغطية محسوبة بالمناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي	١٥-٤ ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠
١٥-٤-٢ مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي	

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٥-٥-١ مؤشر القائمة الحمراء	١٥-٥ اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها
١٥-٦-١* عدد التصاريح أو ما يعادلها، التي تتاح لمركز تبادل المعلومات بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها، المنشأ بموجب بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها وعدد الاتفاقات الموحدة لنقل المواد، حسبما تبلغ به هيئة إدارة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	١٥-٦ تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دولياً
١٥-٧-١* مؤشر القائمة الحمراء للأنواع التي يجري الاتجار فيها	١٥-٧ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء
١٥-٧-٢* نسبة الاتجار غير القانوني في الأحياء البرية ومنتجات الأحياء البرية الذي يجري كشفه	١٥-٨ اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام ٢٠٢٠
١٥-٨-١* اعتماد تشريعات وطنية ذات صلة بمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها	١٥-٩ إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام ٢٠٢٠
١٥-٩-١* عدد الخطط والعمليات الإنمائية الوطنية التي تدمج قيم خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	١٥-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً
١٥-أ-١ المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً	١٥-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٥-ج-١* نسبة الاتجار غير القانوني في الأحياء البرية ومنتجات الأحياء البرية الذي يجري كشفه	١٥-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة
الهدف ١٢ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	
١-١-٨ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١-٨ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا
١-٢-٨ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢-٨ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة
١-٣-٨ حصة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب نوع الجنس	٣-٨ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية
١-٤-٨* إنتاجية الموارد	٤-٨ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
٨-٥-١ متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة، والفئة العمرية، والأشخاص ذوي الإعاقة	٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠
٨-٥-٢ معدل البطالة، بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والأشخاص ذوي الإعاقة	
٨-٦-١ النسبة المئوية للشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب	٨-٦ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠
٨-٧-١ النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعدددهم، بحسب نوع الجنس والفئة العمرية	٨-٧ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥
٨-٨-١ التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم	٨-٨ حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعمالون في الوظائف غير المستقرة
٨-٨-٢* عدد اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تم التصديق عليها، بحسب نوع الاتفاقية	
٨-٩-١* الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة (كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو)؛ وعدد الوظائف في صناعة السياحة (كنسبة مئوية من مجموع الوظائف ومعدل النمو في فرص العمل، بحسب نوع الجنس)	٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠
٨-١٠-١ عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من البالغين	٨-١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها
٨-١٠-٢ النسبة المئوية من البالغين (١٥ سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة	
٨-أ-١ المعونة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة	٨-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
بالتجارة	الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا
٨-ب-١ مجموع الإنفاق الحكومي في الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية والنواتج المحلي الإجمالي	٨-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠
٨-ب-١-٩ نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول	٩-١ إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز
٩-١-٢ عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل	٩-١ إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعبارة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة
٩-٢-١ القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب نصيب الفرد	٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا
٩-٢-٢ العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من مجموع العمالة	٩-٣ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق
٩-٣-١ النسبة المئوية لحصة الصناعات الصغيرة الحجم في مجموع القيمة المضافة من الصناعات	٩-٤ تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها
٩-٣-٢ النسبة المئوية للصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان	٩-٥ تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار وزيادة بنسبة كبيرة في
٩-٤-١ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة	٩-٥-١ نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
٩-٥-٢ العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	٩-٥-٢ العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
	عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير
٩-أ-١ مجموع الدعم الدولي الرسمي (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) للهيكل الأساسية	٩-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية
٩-ب-١ النسبة المئوية للقيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة	٩-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفاءة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى
٩-ج-١ النسبة المئوية للسكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا	٩-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠
	الهدف ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
١٠-١-١ معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى ٤٠ في المائة من السكان ومجموع السكان	١٠-١ التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠
١٠-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون ٥٠ في المائة من متوسط الدخل، مصنفة حسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة	١٠-٢ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠
١٠-٣-١ النسبة المئوية للسكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً الماضية بناء على خلفيات تمييزية محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٠-٣ ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٠-٤-١٠ حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية أكبر من المساواة تدريجياً	١٠-٤ اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً
١٠-٥-١٠* اعتماد ضريبة على المعاملات المالية (ضريبة توبين) على الصعيد العالمي	١٠-٥ تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
١٠-٦-١٠ النسبة المئوية لعضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية	١٠-٦ ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصادقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات
١٠-٧-١٠ تكاليف الانتداب التي يتحملها الموظف كنسبة مئوية من الإيرادات السنوية في بلد المقصد	١٠-٧ تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
١٠-٧-٢* الرقم القياسي لسياسات الهجرة الدولية	
١٠-٧-٣* عدد ضحايا الاتجار بالبشر المكتشفة وغير المكتشفة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة، بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، وشكل الاستغلال	
١٠-أ-١٠ حصة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً/البلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية	١٠-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية
١٠-ب-١٠ مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، مصنفة بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)	١٠-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية
١٠-ج-١٠ تكاليف التحويلات المالية كنسبة مئوية من المبالغ المحولة	١٠-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشرات

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)

- الهدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- ١١-١-١ ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٢-١ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشّة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٣-١ تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٤-١ تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي
- ١١-٥-١ تقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-٦-١ الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠
- ١١-١-١ نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة
- ١١-٢-١ نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة
- ١١-٣-١ نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني
- ١١-٣-٢* النسبة المئوية للمدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية
- ١١-٤-١* حصة الميزانية الوطنية (أو ميزانية البلديات)، المكرسة للحفاظ على التراث الطبيعي الثقافي الوطني وحمايته وصونه، بما في ذلك مواقع التراث العالمي
- ١١-٥-١* عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم نتيجة للكوارث لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص
- ١١-٦-١ النسبة المئوية للنفايات الصلبة الحضرية التي تُجمع بانتظام ومع تفرغها نهائيًا بقدر كاف مع اعتبار مجموع النفايات المتولدة عن المدينة

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١١-٦-٢ المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان)	١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠
١١-٧-١ متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحا للاستخدام العام للجميع، مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة	١١-٧-٢* نسبة النساء اللاتي تعرضن للتحرش البدني أو الجنسي، بحسب مرتكب الجريمة ومكان حدوثها (خلال الاثني عشر شهرا الماضية)
١١-أ-١* المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ٠٠٠ نسمة والتي تنفذ خططاً إنمائية حضرية وإقليمية تدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد	١١-أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية
١١-ب-١* النسبة المئوية للمدن التي تنفذ استراتيجيات للحد من المخاطر والقدرة على التكيف التي تتوافق مع الأطر الدولية المقبولة (مثل الاستراتيجية الخلف لإطار عمل هيوغو بشأن الحد من أخطار الكوارث) والتي تشمل الفئات الضعيفة والمهمشة في تصميمها وتنفيذها ورسدها	١١-ب العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠
١١-ج-١* النسبة المئوية للدعم المالي المخصص لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد	١١-ج دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية
الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	١٦-١ الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٦-١-٢* الوفيات المتصلة بالنزاع لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والسبب)	
١٦-١-٣ النسبة المئوية للسكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهرا الماضية	
١٦-١-٤* نسبة الأشخاص الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها	
١٦-٢-١ النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و ١٧ سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر الماضي	١٦-٢-٢- إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم
١٦-٢-٢ عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، وشكل الاستغلال	
١٦-٢-٣* النسبة المئوية للشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ سنة والذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة	
١٦-٣-١* النسبة المئوية لضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرا الماضية التي أبلغ ضحاياها عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسميا (تسمى أيضا معدل الإبلاغ عن الجرائم)	١٦-٣-٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
١٦-٣-٢ المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة مئوية من مجموع السجناء	
١٦-٤-١* القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)	١٦-٤-٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادةها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٦-٤-٢ النسبة المئوية لما يُضبط من أسلحة وما يُقيد ويُقتفى أثره من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، وفقاً للمعايير الدولية والصكوك القانونية	
١٦-٥-١* النسبة المئوية للأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بموظفين عموميين، ودفعوا رشوة إلى موظفين عموميين، أو طلب إليهم أولئك الموظفون العموميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً الماضية، مصنفة بحسب الفئة العمرية، والجنس، والمنطقة، والشريحة السكانية	١٦-٥ الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
١٦-٦-١ النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة مئوية من الميزانية الأصلية المعتمدة، مصنفة بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه)	١٦-٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
١٦-٦-٢* نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة	
١٦-٧-١ نسبة الوظائف (بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على المستوى الوطني	١٦-٧ ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
١٦-٧-٢* نسبة البلدان التي تلبى احتياجات الشباب في مختلف المجالات، في إطار خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الرامية للحد من الفقر	
١٦-٨-١ النسبة المئوية للبلدان النامية الأعضاء في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات	١٦-٨ توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية
١٦-٩-١ النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين سُجّل ولادتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر	١٦-٩ توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠
١٦-١٠-١* عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي	١٦-١٠ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

المؤشرات

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)

المرتبطين بهم والتقايين والمدافعين عن حقوق الإنسان
خلال الاثني عشر شهرا الماضية

١٦-أ-١* النسبة المئوية للضحايا الذين أبلغوا عن جريمة
بدنية أو جنسية لأجهزة إنفاذ القانون خلال الاثني عشر
شهرا الماضية، مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس،
والمنطقة، والفئة السكانية

١٦-ب-١ النسبة المئوية للسكان الذين أبلغوا أنهم
شعروا شخصا بتعرضهم للتمييز أو المضايقة خلال الاثني
عشر شهرا الماضية، استناداً إلى أساس من التمييز المحظور
موجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، مصنفة بحسب
الفئة العمرية ونوع الجنس

الهدف ١٧- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الشؤون المالية

١٧-١-١ الإيرادات الحكومية الإجمالية (بحسب
المصدر) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
١٧-١-٢* نسبة الميزانية المحلية الممولة من
الضرائب المحلية

١٧-٢-١ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، وإجماليها،
والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً،
كنسبة مئوية من الدخل الوطني الإجمالي للجهات المانحة في
لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في
الميدان الاقتصادي

١٦-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل
منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع
المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف
ومكافحة الإرهاب والجريمة

١٦-ب تعزيز إنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية
لتحقيق التنمية المستدامة

١٧-١ تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم
الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات
المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات

١٧-٢ قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في
مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك
التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص
نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي
للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية،
وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢ في
المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية
الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويُشجّع مقدمو المساعدة
الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل
في تخصيص ٠,٢٠ في المائة على الأقل من
الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل
البلدان نمواً

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٧-٣-١* الاستثمارات المباشرة الأجنبية كنسبة مئوية من مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية	١٧-٣ حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية
١٧-٣-٢ حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	
١٧-٤-١ تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	١٧-٤ مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة
١٧-٥-١* عدد الإصلاحات المعتمدة في مجال السياسات الوطنية والسياسات الاستثمارية التي تتضمن أهدافاً أو ضمانات للتنمية المستدامة، بحسب البلد	١٧-٥ اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً، وتنفيذها
	التكنولوجيا
١٧-٦-١* إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع واستخدام النظام الدولي للملكية الفكرية	١٧-٦ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا
١٧-٦-٢ الاشتراكات في الإنترنت السلبي ذي النطاق العريض، بحسب السرعة	
١٧-٧-١ المبلغ الإجمالي للتمويل المعتمد لصالح البلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيا سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية	١٧-٧ تعزيز تطوير تكنولوجيا سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه
١٧-٨-١ نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	١٧-٨ التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشرات

الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)

بناء القدرات

١٧-٩-١* القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المرصودة للبلدان النامية في تصميم وتنفيذ مزيج من السياسات الكلية يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد (بما في ذلك عناصر من قبيل الحد من عدم المساواة داخل البلد والحوكمة)

١٧-٩ تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التجارة

١٧-١٠-١ التعريفات الجمركية المرجحة في جميع أنحاء العالم - المتوسط

١٧-١٠ إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

١٧-١١-١ حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية

١٧-١١ زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠

١٧-١٢-١ متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٧-١٢ تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

المسائل العامة

اتساق السياسات والمؤسسات

١٧-١٣-١* الناتج المحلي الإجمالي

١٧-١٣ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٧-١٤-١* عدد البلدان التي صدقت على الصكوك الدولية ذات الصلة في إطار المنظمة البحرية الدولية (السلامة، والأمن، وحماية البيئة، والمسؤولية المدنية، والتعويض، والتأمين) والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتوصياتها، ووضعها موضع التنفيذ، والتي اعتمدت آليات لتسعير الكربون	١٧-١٤ تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة
١٧-١٥-١* عدد القيود المكرسة في اتفاقات المساعدة الإنمائية الرسمية أو اتفاقات القروض، واتفاقات الاستثمار الدولية، والاتفاقات التجارية الإقليمية، وما إلى ذلك	١٧-١٥ احترام المهام السياسية والقيادية الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة شركات أصحاب المصلحة المتعددين
١٧-١٦-١* تعزيز المساءلة المتبادلة فيما بين الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي من خلال إجراء استعراضات شاملة للجميع	١٧-١٦ تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشركات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية
١٧-١٧-١ المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشركات بين القطاعين العام والخاص وشركات المجتمع المدني	١٧-١٧ تشجيع وتعزيز الشركات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشركات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشركات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد البيانات والرصد والمساءلة
١٧-١٨-١ نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعية على الصعيد الوطني مع التصنيف الكامل لها عندما تكون متعلقة بالغاية المستهدفة، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	١٧-١٨ تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠
١٧-١٨-٢* عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	

المؤشرات	الأهداف والغايات (من خطة عام ٢٠٣٠)
١٧-١٩-١ القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية	١٧-١٩ الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠
١٧-١٩-٢* مؤشر الثروة الشاملة	